مقياس
الحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي

إعداد
د/ فوزية عبد الدايم عبد الفتاح
أستاذ تنظيم المجتمع المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

أولاً: تمهيد يؤدي إلي مشكلة الدراسة :

تواجه الدول النامية العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لازالت تعيق مسيرة التنمية والتقدم بها ، وبينما استطاعت نظيراتها من بلدان العالم المتقدم الوصول إلي مستويات عالية في مجال تجسيد أهداف التنمية المستدامة ، لازالت الدول النامية تعاني من مشكلات البيروقراطية والفساد وعدم المساواة في الدخل والبطالة والفقرة ونقص البنية التحتية الضرورية ، وتقديم خدمات عامة منخفضة الجودة بشكل عام ، مما يحتم عليها ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي واستيعاب تطبيقاتها الرقمية لما تتيحه من فرص هائلة لتجاوز تلك المشكلات ومسايرة المعايير العالمية التي أصبحت تتحكم في الجودة والتنافسية ذات الأبعاد التنموية المستقبلية (عمر ، ٢٠٢٢ ، ص ٦٢)

وهنا تظهر دور المنظمات والهيئات والجمعيات الأهلية في القيام بدور هام ووظائف استراتيجية في هذا المجال .

وباعتبار مجتمعنا الراهن هو مجتمع المنظمات التي تطورت وانتشرت تدريجياً واصبحت اليوم تغطي مناحي النشاط الحيوية في المجتمع الإنساني المعاصر ، حيث أدرك الإنسان منذ القدم أن الأهداف التي يسعي إلي تحقيقها لا يمكن أن تتحقق بالجهد الفردي والطاقة الفردية وحدها ، ولذلك ظهرت المنظمات في حياة الإنسان (بدوي ،٢٠٠٢ ، ص ٧)

لقد نشأت وظهرت هذه المنظمات الاجتماعية لتشبع حاجات محددة ، وتقدم مساهمات ضرورية استجابة للاحتياجات والتغيرات المجتمعية ، ولما كان المجتمع لا يستطيع أن يترك المحتاجين وشانهم في ظل عدم كفاية التدخل الحكومي لمساعدة منظمات الرعاية الاجتماعية والتي تقدم أوجه الرعاية الاجتماعية لمن هم في حاجة إليها ، وقد نمت هذه المنظمات وتعددت وأصبحت تشكل قطاعاً لا يستهان به في الرعاية الاجتماعية ، فالمنظمات حقيقة واقعة في كل المجتمعات ، فلا يوجد مجتمع بدون منظمات لذلك فمن المهم العمل لتطوير خدمات هذه المنظمات حتى تتمكن من إشباع احتياجات الإنسانية بصورة رشيدة وذات جودة عالية .

وقد برزت في السنوات الأخيرة الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني التي تشكل القطاع الأكبر منه وكفاعل رئيسي في التنمية وبرغم وجود الجمعيات الأهلية منذ بداية القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مناهضة العبودية ، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً محورياً ونقلة كمية في واقع الجمعيات الأهلية ، وقد دفع ذلك أحد علماء السياسة المعنيين بهذه الظاهرة وهو "سالمون" أن يطلق علي هذه الظاهرة الثورة التنظيمية العالمية ، وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظمات غير الحكومية في خطاب التنمية علي الصعيدين المحلي والعالمي . (جمعة ،٢٠٢٠، ص ص ٥٤٣،٥٤٢)

هذا وقد أدت التطورات الجارية والمتسارعة في بيئة المؤسسات إلي ازدياد تبني التطور في تكنولوجيا المعلومات بوصفها وسيلة استراتيجية وحاسمة في بقاء المؤسسات المعاصرة واستمراراها (الكردي ، ٢٠٠٣ ، ص١٧)

وباعتبارها حتمية إدارية وتنظيمية لكل الكيانات التي تسعي نحو التميز والتطوير الدائم.

ومن المعروف أن تكنولوجيا المعلومات قد أحدثت ثورة هائلة في جميع القطاعات المجتمعية ، وصار تبادل المعلومات من الأعمال الهامة في تطوير وتنمية المجتمعات ، واصبح من الضروري علي المؤسسات الاجتماعية أن تعيد النظر في ادواتها وتقنياتها ، وأن تسعي إلي الاستخدام الأمثل والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين مردودها علي الفرد والمجتمع بعد أن باتت متطلبات الحياة العصرية تشكل عبئاً ثقيلاً علي المؤسسات الاجتماعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية. (حسين ، احمد ،٢٠١٥، ص٥)

فالتطور التكنولوجي وثورة المعلومات أرست ثقافة إلكترونية وأصبحت سمة من سمات العصر الذي نعيشه ، بل أن هذه التطورات هي التي أدت إلي حتمية وصف العصر الذي نعيش فيه بأنه عصر المعلومات والتطور التكنولوجي ومن ثم أصبح من البديهي الانتقال إلي مجتمع التكنولوجيا الرقمية والانخراط في ثورة الاتصالات المعاصرة وتطوير المعلوماتية وتمكينها من التغلغل اجتماعياً وعالميا. (بطوش ،٢٠٠٤، ص١١)

وكل ذلك انعكس بلا شك علي المنظمات الأهلية ، إذا سلمنا منطقياً بأن هذه المنظمات هي محور الارتكاز للمجتمع المدني لدورها القيادي في الوقت الراهن ولذلك وجب عليها أن تطور من نفسها لمواجهة هذه التحديات ، وإلا لن تستطيع القيام بدورها المنوط بها في المجتمع والمتمثل في مساعدة العملاء علي إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم .(حجازي ، وتوفيق ٢٠٠٨، ص٩٠)

وتعد الحوكمة الإلكترونية مشروعاً حيوياً لأنها تمثل المعيار الحقيقي للتطور إلكترونياً ومعلوماتياً والذي سيؤدي إلي ربط كافة المؤسسات بنظام اتصالاتي مميز سيقضي علي الروتين والفساد الإداري والمالي وسيعمل علي انجاز كافة المعلومات بسرعة ويسر.

تعد الحوكمة الإلكترونية مهمة للغاية لكونها ترتبط بالعناصر الأساسية للحوكمة وهي الشفافية والعدالة والمساءلة ومكافحة الفساد لذلك تعتبر توجهاً استراتيجياً ، يستند إليه في تحقيق اهداف معينة .

كما تعد الحوكمة الإلكترونية أحد الأساليب الرقمية فهي أسلوب جديد بل هي ثورة تقنية معلوماتية قادت إلي نقلة نوعية في تقدم الأجهزة الحكومية وأجهزة القطاع الخاص وغيرها من الإدارات التقليدية إلي التعاملات الإلكترونية فهي نظام افتراضي يمكن الأجهزة الإدارية للمؤسسات من تأدية التزاماتها لجميع المستفيدين باستخدام التقنيات الإلكترونية المتطورة متجاهلة المكان والزمان مع تحقيق الجودة والسرية والأمن في المعلومات .(إلياس وآخرون ،٢٠١٦ ، ص١٢٢)

ومن المعروف في هذا المجال أن الحوكمة الإلكترونية E-Governance علي وجه الخصوص تعطي القدرة علي إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة والبرامج التنموية من خلال تحديد الفجوات والنقائص في سياسات تعتبر ذات أولوية ، خاصة من النواحي الاجتماعية والثقافية والخدماتية والصحية ، وتعزيز التنسيق بينهما للوصول إلي تنمية مستديمة . وتعد الحوكمة الإلكترونية مشروعاً حيوياً لأنها تمثل المعيار الحقيقي للتطور الكترونياً ومعلوماتياً والذي سيؤدي إلي ربط كافة مؤسسات الدولة ودوائرها بنظام اتصالاتي

مميز سيقضي علي الروتين والفساد المالي والإداري وسيما علي إنجاز كافة المعاملات بسرعة ويسر .(عمران ، جراح ، ٢٠١٤ ، ص ٥٣).

حيث تشير الحوكمة الإلكترونية إلي توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الحوكمة الجيدة بأبعادها المختلفة سياسية كانت او اقتصادية أو اجتماعية حيث أنها تأتي بمثابة الأداة المساعدة لتحقيق الحوكمة الجيدة وهي تأتي في المرتبة الثانية لتفعيل هذا المفهوم من خلال دعمها لتوفير الخدمات الإلكترونية إلي المواطنين سواء من العامة أو رجال الأعمال .(نوير ،٢٠٠٦ ، ص٧٠)

ولقد سعي العالم ولا يزال إلي تبني مجموعة من المبادرات التي تمكن المنظمات الأهلية من القيام بدورها علي الوجه الأكمل .

وتعد الحوكمة الإلكترونية واحدة من أهم المبادرات وذلك لتقديم الخدمات غير الحكومية عبر وسائل الاتصال المختلفة للمواطنين جانب دعم وتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف ، حيث يتضمن ذلك تحويل المحتوى المعلوماتي بالمؤسسات والمنظمات إلي محتوي رقمي ودعم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات (عبد الهادي ،٢٠٠٨، ص ٥٠)

لذا تتسابق المنظمات الاجتماعية بكافة أشكالها علي تطبيق استراتيجيات الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات ، وربط المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني بنص إلكتروني موحد يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف جميعاً بالسهولة والسرعة اللازمة مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف ، وتهدف إلي إشراك الجمهور أو المواطن في سياسات التنمية وعمليات اتخاذ القرار .(بادي ، ٢٠١٧ ، ص ١٠)

ومن ثم فإن التغير في عالم اليوم نحو التنظيم الرقمي في كافة مؤسسات المجتمع بات ضرورة ملحة تفرضها تحديات العولمة واقتصاديات السوق المفتوحة .

وتسعي الجمعيات من خلال حوكمة عملياتها إلكترونياً إلي توفير التجانس بين مختلف وحداتها الإدارية بحيث تكون أعمال تلك الوحدات مكملة لبعضها البعض بما يؤدي إلي

تحقيق أهدافها وتحقيق التميز وذلك في إطار من المشاركة والعدالة والشفافية والمساءلة .(الدهشان ، ٢٠٢٠)

هذا ويتفق الجميع علي ان نجاح المنظمات الاجتماعية في تحقيق أهدافها يتطلب ضرورة وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية ، وتحدد مسئولية كل طرف وحقوقها في نفس الوقت بما يسهم في تحقيق الشفافية والعدالة وتحقيق الأهداف ، وهو ما أطلق عليه مصطلح الحوكمة (الدهشان ، ٢٠٢٠ ، ص ٢١٠٨)

وقد أكد الكثيرين أن الحوكمة تعتبر الأن من الركائز الأساسية لكافة المنظمات والمؤسسات والجهات والإدارات سواء كانت عامة أو خاصة وحقق تطبيقها نجاحاً واسعاً في الأونة الأخيرة في عديد من المجالات ومن بينها المجال الاجتماعي ، ذلك لأن الدعوة إلي تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المجال الاجتماعي يعتبر خياراً استراتيجياً عصرياً يقف وراءه مبررات عديدة من بينها : مواكبة التطور التكنولوجي ، نشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأهيل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأهيل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها .ورفع كفاءة أداء العاملين ، اختصار الإجراءات الإدارية ، زيادة دقة البيانات وسهولة تبادلها وتخزينها ، زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة في الأداء ، وتحقيق التميز والتنافسية (الدهشان ، ٢٠٢٠، ص٢)

وتهدف الحوكمة الإلكترونية إلي استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في إدارة الجمعيات وفي تعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات والمساهمة في تحسين جودة الخدمة ، وهنا تظهر الحاجة إلي ضرورة تبني جمعيات تنمية المجتمع المحلي تطبيق الحوكمة الإلكترونية المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المحيطة بها ، من خلال تسخير وتجنيد الحوكمة الإلكترونية باتجاه تنمية وتطوير هذه الجمعيات وربطها بالجمعيات الأخرى للنهوض بواقع الخدمات الاجتماعية المقدمة وتحقيق أهدافها ، واختيار الأساليب المناسبة والفعالة التي يمكن توظيفها في تخفيض تكلفة الخدمة

ومن البديهي أن تختلف الجمعيات الأهلية في مدي قدرتها علي استيعاب وتطبيق الحوكمة الإلكترونية في عملها الإداري ، ولذلك فإن هذه الدراسة تحاول تعميم مقياس يمكن من خلاله قياس وتقدير قدرة هذه الجهات علي الحوكمة الإلكترونية في كافة عملياتها الإدارية وأنشطتها وبرامجها المختلفة.

ثانياً : الدراسات السابقة :

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلي محورين أساسين وهما :

(أ) الدراسات المرتبطة بالحوكمة الإلكترونية :

- **دراسة بوخريص(٢٠١٧)** بعنوان دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي ، والتي كانت تهدف إلي تحديد دور الحوكمة الإلكترونية في الوقوف علي مدي مساهمتها في التمييز التنظيمي وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك قصوراً لدي مدراء الإدارة العليا في ادارك مبادئ الحوكمة الإلكترونية ، إلي جانب عدم الإلمام بالمبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها عند تصميم موقع إلكتروني وأهميته في دعم مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة إلي جانب وجود أثر لأبعاد الحوكمة الإلكترونية علي تحقيق التميز التنظيمي حيث كانت أكثر وضوحاً في المساءلة والشفافية والإفصاح الإلكتروني. وقد أكدت الدراسة علي ضرورة اتباع البناءات التنظيمية في المؤسسات لقواعد الحوكمة الإلكترونية والعمل بها.

- **دراسة قايد (٢٠١٨)** بعنوان تفعيل دور الحوكمة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة لجامعة برج بو عريج بالجزائر والتي هدفت إلي معرفة مدي إمكانية تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي وكذلك الوقوف علي درجة تطبيق الجامعة الجزائرية للحوكمة الإلكترونية ، وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الجامعة للحوكمة الإلكترونية . وقد توصلت الدراسة إلي التأكيد علي ضرورة الارتقاء بوعي وثقافة الموظفين في الإدارات المختلفة من خلال تشجيعهم علي استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة

، توفير مناخ ملائم للاستثمار يعمل علي تخفيض المعوقات والإجراءات التي تحول دون جذب المستثمرين وبما يوفر عامل جذب للشركات العاملة في مجال التكنولوجيا.

- **دراسة المرداني (٢٠١٩)** بعنوان الحوكمة الإلكترونية ودورها في تحسين الأداء الإداري بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية ، والتي كانت تهدف إلي التعرف علي ماهية الحوكمة الإلكترونية في الأندية الرياضية ، ومتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية لتحسين كفاءة الأداء الإداري بالأندية الرياضية ، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي واستخدام العينة العمدية العشوائية من بين أعضاء مجتمع البحث حيث بلغ عدد العينة الأساسية (١٤٨) مفحوص ، كما استخدم الباحث الاستبيان كأحد أدوات جمع البيانات ، وكان من أهم النتائج أن الحوكمة الإلكترونية بالأندية الرياضية هي مجموعة إجراءات المحاسبة والرقابة الداخلية والعمليات التي تتم من خلالها توجيه الأندية الرياضية للحد من الفساد المالي والإداري بها . وكذلك أكدت الدراسة علي أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية بالأندية الرياضية يؤدي إلي تحسين الأداء الإداري بها.

- **دراسة عبود (٢٠١٩)** بعنوان جاهزية تطبيق الحوكمة الإلكترونية " دراسة حالة في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب ، والتي كانت تهدف إلي تحديد درجة قدرة وجاهزة المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب في العراق علي تطبيق الحوكمة الإلكترونية في عملها وكذلك تحديد أهم المؤشرات المطلوبة لذلك مثل مؤشرة القدرة ، ومؤشر الموارد البشرية ، ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج كان من أهمها هو عدم توفير خطة موثقة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية والحاجة إلي مزيد من الدعم والتطوير للقيادات الإدارية داخل المنظمة كذلك عدم توفير تخصيص مالي مناسب بغرض تطبيق الحوكمة الإلكترونية ، كما أشارت إلي ذلك دراسة محمد حسان.

- **دراسة الدهشان (٢٠٢٠)** بعنوان تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية بجامعة أسيوط في ضوء الثورة الصناعية الرابعة ، والتي كانت تهدف إلي تقديم رؤية أو تصور مهني لعدد من المتطلبات المرتبطة بتطبيق الحوكمة الإلكترونية في واحدة من مؤسسات التعليم العالي وذلك باستعراض أراء أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة أسيوط حول واقع التطبيق والمعوقات التي تحول دون تطبيقها بصورة جيدة وتوصل البحث إلي أن واقع تطبيق الحوكمة بجامعة أسيوط جاء بدرجة متوسطة ، وذلك من خلال متوسط استجابات أفراد العينة .

- **دراسة (Singh & Kapila, 2020)** بعنوان الموقف العام لممارسة الحوكمة في المجتمعات النامية ، والتي كانت تهدف إلي فهم موقف المواطنين ومدي استعدادهم للتعامل مع الحوكمة الإلكترونية من خلال تقديم الخدمات لهم في أحد ولايات الهند، وقد توصلت الدراسة إلي أن استخدام الحوكمة الإلكترونية مرتبط بالوضع العام في الدولة ، وكذلك أشارت إلي ضعف البنية التحتية المطلوبة لنجاح الحوكمة الإلكترونية ، وكذلك نقص المعرفة والجاهزية لدي المواطنين ، وأكدت الدراسة علي أن تنفيذ الحوكمة الإلكترونية بنجاح لا يتطلب فقط بنية تحتية متطورة وملائمة ، وإنما أيضاً يتطلب تغييرات سلوكية ومعرفية في مواطن المجتمع المحلي النامي.

- **دراسة جمعة (٢٠٢٠)** بعنوان متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للمنظمات الأهلية ، والتي كانت تهدف إلي تحديد متطلبات الحوكمة الإلكترونية الواجب توافرها لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة من المنظمات الأهلية ، وكذلك تحديد المعوقات التي تواجه استخدام الحوكمة الإلكترونية بهذه المنظمات وتحديداً مقترحات تفعيل استخدام الحوكمة الإلكترونية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالمنظمات الأهلية ، والتوصل إلي رؤية مستقبلية مقترحة من منظور طريقة تنظيم

المجتمع لتوفير متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالمنظمات الأهلية ، وقد توصلت الدراسة إلي تحديد متطلبات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ، ومتطلبات الموارد البشرية ، والمتطلبات الإدارية ، والمتطلبات القانونية ، ومتطلبات الأمن الرقمي ،ومتطلبات المشاركة الإلكترونية. وتوصلت الدراسة إلي تقديم رؤية مستقبلية لطريقة تنظيم المجتمع لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للمنظمات الأهلية باستخدام متطلبات الحوكمة الإلكترونية السابق الإشارة إليها.

- **دراسة عمر (٢٠٢٠)** بعنوان الحوكمة الإلكترونية كمدخل في إدارة الأزمات الصحية " التصدي الرقمي لجائحة فيروس كرونا" والتي كانت تهدف إلي التعرف علي أهمية الحوكمة الإلكترونية وأهدافها والتعرف علي مبادئ ومتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في إدارة الأزمات بالمؤسسات الصحية ، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة للعاملين في مستشفيات العزل بمحافظة أسيوط ، وذلك باستخدام استمارة استبيان من إعداد الباحثة ، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات اللازمة لتفعيل الحوكمة الإلكترونية من أجل النهوض بالقطاع الصحي وتحسين أدائه ومنها تفعيل مبادئ وآليات الحوكمة المؤسسية الإلكترونية يُعزز مواكبة التطورات التكنولوجية والتحولات الرقمية الراهنة وتطبيقها في الإدارة العامة للدولة ، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات العامة.

- **دراسة البلتاجي(٢٠٢٢)** بعنوان معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية بجامعة المنوفية وسبل التعلب عليها ، والتي كانت تهدف إلي رصد وتحديد المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة الإلكترونية بجامعة المنوفية ، وقد توصلت الدراسة إلي تحديد هذه المعوقات وهي معوقات إدارية ، ومعوقات تنظيمية ، ومعوقات بشرية ، ومعوقات مادية ، ومعوقات فنية وتكنولوجية ، ومعوقات تشريعية ، ومعوقات تتعلق بأمن المعلومات ، ومعلومات تتعلق

بالبيئة الجامعية ، وقدمت الدراسة مجموعة من الآليات لمواجهة هذه المعوقات بما يدعم استخدام الحوكمة الإلكترونية بالتعليم العالي في مصر.

(ب) الدراسات المرتبطة بتنمية المجتمع المحلي :

- **دراسة الهامل (٢٠١٤)** بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي والتي كانت تهدف إلي تحديد الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني المختلفة ، والاستراتيجيات والبرامج والأنشطة التي تقدمها تلك المنظمات في تحقيق تنمية المجتمع المحلي ، وكذلك الوقوف علي درجة تنسيق العمل بين هذه الجمعيات من أجل تحقيق التنمية المطلوبة ، وقد توصلت الدراسة إلي أن أغلب الجمعيات تمتلك استراتيجية واضحة لتنمية المجتمع المحلي ، كما أن برامج وأنشطة وأعمال تلك الجمعيات تستند نوعاً ما إلي واقع المجتمع المحلي ، وأخيراً توصلت الدراسة إلي أن هناك تنسيق كبير بين الجمعيات والأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي.
- **دراسة العتيبي (٢٠١٨)** بعنوان دور جمعية البر الخيرية بمحافظة الدوادمي في تنمية المجتمع المحلي ، والتي كانت تهدف إلي الوقوف علي أبرز الأنشطة والفعاليات التي تضطلع بها جمعية البر الخيرية وتقييم الدور الذي تقوم به في تنمية المجتمع المحلي ، والتعرف علي المعوقات التي تحد من دورها في تنمية المجتمع المحلي والتوصل إلي بعض المقترحات التي يمكن بواسطتها تفعيل دور الجمعية ورفع مستوي أدائها في تنمية المجتمع المحلي ، وتوصلت الدراسة إلي أن دور الجمعية في تنمية المجتمع تمثلت في سعيها لتغيير الأفكار المتعلقة بالتسول ، ومحاولة استثمار الطاقات المختلفة وتوثيق مبدأ التعاون مع الجمعيات الأخرى ، وقد اقترحت الدراسة ضرورة الوقوف علي خصائص المستفيدين وتقديم مساعدات تتناسب مع تلك الخصائص ، مع تبني أنشطة استثمارية .

- **دراسة عبد الحافظ (٢٠١٩)** بعنوان دور جمعيات تنمية المجتمع المحلي في تحقيق المساندة الاجتماعية للمرأة الريفية المعيلة والتي كانت تهدف إلي الوقوف علي إسهامات جمعيات تنمية المجتمع المحلي في مجال المساندة الاجتماعية مع فئة هامة من فئات المجتمع وهي المرأة الريفية التي تعول ، وقد توصلت الدراسة إلي أن جمعيات تنمية المجتمع المحلي تلعب أكثر من دور في المساندة الاجتماعية لهذه الفئة من النساء ، وقدمت الدراسة مجموعة من الدراسات والاقتراحات التي يمكن أن تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق هذه المساندة لاسيما تلك المرتبطة بمهنة الخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع .

- **دراسة السبعاوى (٢٠١٩)** بعنوان اسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي ، وقد هدفت الدراسة إلي التعرف علي أبرز النشاطات والبرامج المقدمة من قبل تلك المنظمات في مجال تنمية المجتمع المحلي من خلال دراسة ميدانية طبقت علي نماذج مختارة في مدينة الموصل ، وقد توصل البحث إلي أن لهذه المنظمات دورها المساند لأجهزة الدولة الأخرى من خلال تنفيذها للعديد من الأنشطة والبرامج التنموية التي تهدف بالمحصلة إلي تنمية المجتمع وتقدمه ، وذلك علي اعتبار أن تنمية المجتمع تحتاج إلي تضافر جهود ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية حسب إمكانياتها وقدراتها من أجل الارتقاء بالمجتمع بشكل أفضل.

- **دراسة المضف (٢٠١٩)** بعنوان ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية في المجتمع الكويتي والتي كانت تهدف إلي تحديد واقع ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية في المجتمع الكويتي ، وتوصلت النتائج إلي أن المنظمات غير الحكومية تقوم بممارسة آليات الحوكمة الشفافية بالانتخابات وتعزيز المساواة والعدل فيما يتعلق بحقوق المستفيدين فضلاً عن الالتزام بالقيادة الرشيدة في اتخاذ القرار. وقد أفادت النتائج إلي وجود علاقة طردية دالة إحصائياً

عند مستوي معنوية (٠,٠١) بين ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ، وأن أكثر آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية تحقيقاً للتنمية المحلية بالمجتمع الكويتي تمثلت في المساءلة ، ثم الشفافية ، يليها المساواة ، ثم اللامركزية ، يليها العدالة ، وأخيراً المحاسبية . وقد أسفرت النتائج أيضاً عن مستوي ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي مرتفعاً ، وقد احتلت التنمية الاجتماعية المرتبة الأولي ثم تلاها التنمية البيئية واخيراً التنمية الاقتصادية ، كما أن المنظمات غير الحكومية تستخدم الاستراتيجيات الأكثر تأثيراً من خلال استراتيجية التعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ومدها بالمعلومات الإدارية والمالية بما يساعد في تحقيق التنمية المحلية ، بالإضافة إلي استخدام استراتيجية الإقناع للقيادات داخل المنظمة لتطبيق اللامركزية في العمل بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية.

- **دراسة الذبياني (٢٠٢٠)** بعنوان اسهامات المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع المحلي ، وهدفت الدراسة إلي الكشف عن مساهمة بعض المنظمات غير الربحية في مركز الواسطة في تحقيق تنمية المجتمع المحلي ، وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك تنوعاً جيداً في المساهمات المقدمة من المنظمات ، ولكنها لا تدعم مشاركة المجتمع المحلي في صنع التنمية المحلية ، أتت المساهمات الاجتماعية في الدرجة الأولي ، ثم تلتها الخدمات التعليمية ، ثم المساهمات الاقتصادية ، فالخدمات الصحية . وقد أوصت الدراسة بضرورة رفع المستوي الثقافي للمستفيدين حول دورهم بالتنمية المحلية ، ورفع مستوي التواصل بين المنظمات غير الربحية وباقي المنظمات الأخرى ، ووضع الخطط الاستراتيجية للمنظمات غير الربحية بالشراكة مع المجتمع المحلي والمنظمات بداخله.

- **دراسة تلي وقورة (٢٠٢١)** بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية ، والتي كانت تهدف إلي رصد وتحديد الدور الفعلي الذي تقوم به مجموعة من الجمعيات داخل القصر العتيق ورفلة بالجزائر في تنمية المجتمع المحلي وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج كان أهمها أن هذه الجمعيات تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمعات المحلية وأنها تقدم مجموعة من الأنشطة والبرامج المتنوعة التي تسهم في تحقيق ذلك ، وأكدت الدراسة علي ضرورة مواجهة مجموعة الصعاب والمعوقات التي قد تواجه هذه الجمعيات في سعيها لتحقيق التنمية المحلية ، وخلصت إلي مجموعة من المؤشرات أو المقترحات التي تساهم في تحقيق هذا الغرض.

- **دراسة (البصيلي ٢٠٢٢)** بعنوان العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع المحلي ، والتي كانت تهدف إلي الوقوف علي واقع العمل التطوعي ومتطلبات النهوض به وما هو دوره ومساهمته في تحقيق التنمية بكافة مجالاتها وكذلك أبرز المعوقات التي تواجهه وتحد من تفعيله في المجتمع المحلي بمدينة أبها من وجهة نظر المتطوعين والمتطوعات بالجمعيات الخيرية مع تقديم تصور مقترح لتفعيله ، وبينت أهم النتائج أن العمل التطوعي بالمجتمع المحلي بمدينة أبها يمارس بدرجة (مرتفعة) . كما أظهرت النتائج أن المعوقات المادية – البشرية – التنظيمية التي تواجه العمل التطوعي وتحد من دوره في تنمية المجتمع المحلي بمدينة أبها بدرجة إعاقة (مرتفعة) حيث اتضح أن أهم المعوقات البشرية تتمثل في (ضعف تدريب وتأهيل المتطوعين) وأبرز المعوقات المادية تتلخص في (ضعف التسويق الإعلامي لمنجزات المؤسسات التطوعية مما يشكل عائقاً في حصولها علي التمويل) وتبين أن المعوقات التنظيمية امتلكت أعلي متوسط حسابي بالمقارنة مع بقية المعوقات ، وكذلك اتضح أن اهم المتطلبات لتفعيل وتطوير العمل التطوعي تمثلت في (أهمية تكريم المتطوعين وتحفيزهم لحثهم علي تقديم المزيد من العطاء للمساهمة في

تنمية مجتمعهم وكذلك الحاجة الكبيرة جداً لوضوح التشريعات والأنظمة الخاصة بالعمل التطوعي)

التعليق علي الدراسات السابقة وموقف الدراسة الحالية منها :

- من العرض السابق يتضح أن أغلب الدراسات والبحوث السابقة قد ركزت وأكدت علي ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بتطبيق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لن ذلك يساعد بلا شك في تحسين إدارة موارد المنظمة وتقديم خدمات أفضل وأسرع وذات كفاءة عالية للعملاء المستفيدين.
- بعض الدراسات والبحوث السابقة أشارت إلي أهم المتطلبات الواجب توافرها والتي تحتاجها عملية الحوكمة الإلكترونية لتطوير خدمات وأنشطة الرعاية الاجتماعية بالمنظمات الأهلية ، كما أشارت دراسات أخرى إلي أهم المعوقات التي تواجه استخدام الحوكمة الإلكترونية بهذه المنظمات والتي تعوق تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بها .
- يتضح أيضاً من عرض هذه الدراسات والبحوث أنها تفتقر إلي استراتيجية طويلة المدي ومحددة في الاعتماد علي حوكمة الجمعيات الأهلية في مجال تنمية المجتمع المحلي ، وكذلك قلة الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تستخدمها المنظمات الأهلية لتنظيم العمل داخل هذه المنظمات اعتماداً علي الحوكمة الإلكترونية .
- كما اهتمت عدة دراسات بالربط بين متطلبات الحوكمة بالمنظمات غير الحكومية وتدعيم برامجها ، والتي يمكن تحديدها في ضرورة الأخذ بمدخل المشاركة والديمقراطية الداخلية وتطبيق الشفافية والمساءلة ...الخ
- وارتباطاً بذلك فقد قامت بعض الدراسات السابقة بقياس مدي التزام الجمعيات الأهلية بتطبيق معايير الشفافية والمحاسبة في عملياتها ، وكيف أن التزام هذه الجمعيات بتطبيق

هذه المعايير يكون بشكل نسبي مما يؤثر علي فاعلية تقديم الخدمات ، وهذا المعني السابق يتفق مع ما نراه من أن هذه المعايير تمثل أيضاً مبادئ للحوكمة الإلكترونية بهذه الجمعيات.

- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات والبحوث السابقة العربية والأجنبية بشكل كبير في تحديد البناء النظري للدراسة وتحديد أبعاد ومؤشرات وعبارات التي تشكل أو تسهم في تصميم مقياس الحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي.
- بالرغم من تنوع وتعدد الدراسات السابقة المرتبطة بالحوكمة والحوكمة الإلكترونية ، وتنمية المجتمع المحلي إلا أنه – في حدود علم الباحثة – لا توجد دراسة سابقة أو بحث علمي في مجال الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة يسعي إلي قياس درجة ممارسة تنمية المجتمع المحلي للحوكمة الإلكترونية في وظائفها الإدارية أو التنظيمية أو برامجها وأنشطتها المختلفة ، وهو ما تسعي الدراسة الحالية إلي تحقيقه من خلال بناء وتصميم مقياس للحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي .

ثالثاً : أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة للاعتبارات التالية :

- الاعتراف والتأكيد علي الدور الذي تؤديه جمعيات تنمية المجتمع المحلي في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... الخ لمواطني المجتمعات المحلية ، واعتبارها أحد مكونات بناء وتنمية المجتمعات المحلية المعاصرة التي لا يمكن إغفال دورها أو الاستغناء عنها .

- الزيادة الملحوظة في أعداد جمعيات تنمية المجتمع المحلي علي المستوي القومي ، وهو ما يفرض ضرورة الاهتمام بها ، والعناية بكل ما يمكن أن يساهم او يساعد في أداء عملها بالشكل الذي يضمن نجاح رسالتها من جهة ، وتطوير مكوناتها التنظيمية من جهة أخرى
- اتفاق هذه الدراسة مع ما ذهبت إليه كثيراً من الدراسات والبحوث السابقة ، والكتابات والتحليلات المهنية والعلمية ، ومع ما يشير إليه الواقع الاجتماعي من ضرورة تقديم الأدوات والأفكار العلمية التي تساعد جمعيات تنمية المجتمع المحلي علي تطوير مكوناتها الإدارية ، واستخدام الأدوات التي تساعد علي تقويم أداء عملها في عصر تكنولوجيا المعلومات.
- اعتبار هذه الدراسة محاولة علمية للتأكيد علي أهمية تصميم وبناء أدوات للقياس الكمي يمكن أن تستخدم بنجاح في العمل المهني لطريقة تنظيم المجتمع – سيما مع ملاحظة قلة أو ندرة المقاييس العلمية في هذه الطريقة ، خاصة أن عملية بناء وتصميم المقاييس تساهم بلا شك في توفير أدوات بحثية غير نمطية تدعم وتؤكد مكانة طريقة تنظيم المجتمع ، وتساهم علي تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع وتنميته.
- وارتباطاً بما سبق فإن عملية قياس الحوكمة الالكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي يساهم في الوقوف علي المعوقات التي تمنع هذه الجمعيات نحو الانطلاق لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وتطوير أداؤها المرتبط باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، بالإضافة إلي أن ذلك سيغلق ويهيئ المناخ المناسب للانطلاق نحو تبني أفكار وأهداف ملزمة لاستخدام هذه التكنولوجيا في السنوات القليلة القادمة.
- النظرة الحديثة والتي تري أن الحوكمة الالكترونية ليست شكل من أشكال الرفاهية في إدارة المؤسسات الاجتماعية ، بل هي حتمية تفرضها المتغيرات المحلية والعالمية التي جعلت

المواطنين أكثر انفتاحاً علي العالم وأكثر تطلعاً لحياة افضل ، وهو ما اخذت به كثير من دول العالم والتي أكدت علي ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والتوافق مع متطلبات عصر تكنولوجيا المعلومات والرقمنة والحوسبة.

- القصور الواضح والملحوظ في مدي استفادة الجمعيات الأهلية من مزايا الحوكمة الإلكترونية في تنفيذ وإدارة أنشطتها وبرامجها وعملياتها وفي المقابل ما أكدت عليه الدراسات والبحوث علي أهمية تطبيق الحوكمة الإلكترونية في كافة قطاعات وهيئات ومنظمات الدولة ، مما يعظم قدرة هذه الكيانات علي الاستمرار والمنافسة في مجال عملها.
- وأخيراً ... فإن بناء وتصميم مقياس للحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي سيمكننا من الحكم علي مستوي بل درجة التزام هذه الجمعيات بشروط ومتطلبات جودة أداؤها ويشير إلي نقاط قوتها وضعفها ، والتي يمكن أن تساعدنا في وضع رؤية مهنية للخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع لكيفية الارتقاء بمستوي الإدارة الرشيدة والحديثة لهذه الجمعيات .

رابعاً : هدف الدراسة :

يمكن تحديد هدف رئيسي لهذه الدراسة حيث تسعي الدراسة الحالية إلي تصميم وبناء مقياس للكشف عن مدي استخدام جمعيات تنمية المجتمع المحلي للحوكمة الإلكترونية.

خامساً: تساؤلات الدراسة :

تسعي هذه الدراسة للإجابة علي مجموعة من التساؤلات وهي :

١- هل يتمتع مقياس الحوكمة الالكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي بدرجة مقبولة علمياً من الصدق.

٢- هل يتمتع مقياس الحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي بدرجة مقبولة علمياً من الثبات .

٣- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات جمعيات تنمية المجتمع المحلي علي مقياس الحوكمة الإلكترونية.

سادساً: الموجهات النظرية للدراسة :

(أ) مفهوم الحوكمة الإلكترونية :

مصطلح الحوكمة ليس مصطلحاً جديداً ، إلا أن تطبيقه في المؤسسات الاجتماعية يعتبر نسبياً تطوراً جديداً ، نتيجة لاختلاف تفسيره وفهمه ومدلوله بين الكتاب والمفكرين تم إعطاؤه أكثر من تعريف يدل كل منها علي وجهة النظر التي يتبناها مقدم ذلك التعريف .

والحوكمة لغوياً " Governance " معناها حاكمة من الأحكام والحاكمية . وبالبحث في معاجم اللغة العربية تحت لفظ حكم نجد أن العرب تقول : حكمت وأحكمت أي منعت ، ويقال للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم ، وايضاً حكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد (ابن منظور ، ٢٠٠٧، ٩٥٣)

واصطلاحاً تعرف الحوكمة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتقديم الخدمات الحكومية ، وتبادل معلومات معاملات الاتصالات ، وتكامل مختلف الأنظمة والخدمات القائمة بذاتها بين الحكومة والمواطن (G2C) ، وبين الحكومة والشركات (G2B) ، وبين الحكومات وبعضها البعض (G2G) ، وكذلك عمليات الأقسام الإدارية والتفاعلات داخل إطار عمل الحكومة بأكمله (Saugate , B, and Masud, R,R.2007)

وهي تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات الذي يؤدي إلي التفاعل والتواصل بين الفواعل الثلاث (الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدني) والقيام بالعمليات الحكومية الداخلية بين المصالح الحكومية بعضاً البعض إلكترونياً بغية تبسيط وتحسين أوجه الحكومة

الديمقراطية المرتبطة بالمواطنين ومؤسسات الأعمال علي حد سواء. (الرافعي ،٢٠٠٩ ،ص ٣٠٨)

ويري البعض الحوكمة الإلكترونية علي أنها تعني " استخدام التكنولوجيا الحديثة في تفعيل الدور الرقابي علي عمل الإدارة ، وتحسين أدائها ، والمساهمة في بناء الشفافية بينهما وبين العملاء ، واستغلالها في تطوير النشاط الانتاجي للمنظمة والارتقاء بوضعيتها المالية ، والمحافظة علي مصالح مختلف الأطراف المتعاملة معها سواء تلك المشاركة في خلق القيمة أو تلك المستفيدة منها " (بوسالم وآخرون ٢٠١٧ ، ٢٦٣).

وعلي هذا فالحوكمة الالكترونية هي " نمطاً حديثاً للتيسير ، أساسه استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة مرفقة بتغيرات علي مستوي التنظيم وسلوكيات الأفراد وتهدف إلي تحقيق مشاركة المواطن وإعادة النظر في دور الحكومة ووظائفها بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات وتحقيق جودة الخدمات وتجسيد مبدأ الديمقراطية الالكترونية (مريزق ، ٢٠١٤ ، ١٢٧)

وتعرف الحوكمة الإلكترونية بانها " نمط للكم يستخدم كافة الأنشطة الإلكترونية لتنظيم العلاقات المتشابكة بين الكيانات التنظيمية داخل الدولة الرسمية وغير الرسمية بما يدعم صياغة السياسات وأليات تنفيذها ، لتحقيق الديمقراطية ". (زكي ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٤)

وهي تعبر عن مجموعة من القوانين والنظم والقرارات ، التي تهدف إلي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختبار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة (المليجي ، رضا ٢٠١١ ، ٤١)

كما انه يمكن اعتبارها نظام يقوم علي مجموعة من المبادئ (الشفافية ، النزاهة ، والمساءلة ، من أجل تحقيق المساواة والعدالة) في جميع الخدمات التي تقدمها المنظمة (صمادي ، الهاشمي ، ٢٠٢٠ ، ٦٨٨)

وفي مجال تخصص تنظيم المجتمع يمكن تعريف حوكمة المنظمات الاجتماعية إلكترونياً علي أنها " قدرة هذه المنظمات علي استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطبيق

مبادئ الحوكمة منها ، بما يمكن أن يسهم في توفير الثقة بين كل من العملاء والعاملين ، وأداء الأعمال وفق التشريعات والقوانين والقرارات المنظمة للعمل ومساءلة ومشاركة كافة الأطراف ذات الصلة في تنمية وتطوير العمل داخل جمعيات ومنظمات الرعاية الاجتماعية .

علي انه يمكن للباحثة وضع مفهوماً للحوكمة الإلكترونية في هذه الدراسة علي النحو التالي:

- الحوكمة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها جهات تنمية المجتمع المحلي.
- تساهم الحوكمة الإلكترونية في التخفيف من الأعباء الإدارية والتنظيمية لهذه الجمعيات .
- تؤدي إلي رفع مستوي كفاءة وفاعلية الأداء في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بالجمعية .
- تعمل علي تطوير وتحسين التقنيات التكنولوجية المستخدمة بشكل مستمر ، بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي.

(ب)الحوكمة الإلكترونية " الأهداف– الفوائد – المبادئ " :

تهدف الحوكمة الالكترونية في مجال تنمية المجتمع المحلي إلي :

- رفع مستوي أداء العاملين وتنمية قدراتهم المهنية .
- رفع مستوي تقديم الخدمة للمواطنين.
- اختصار وتبسيط الإجراءات الإدارية (Sharada & Vob , 2017 ,p33)
- تحديث البيانات وزيادة دقتها وشمولها .
- الاتجاه نحو زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة وحسن تقديم الخدمة.

- مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية بشكل دائم .

.... هذا ويري البعض أن الحوكمة الإلكترونية تهدف إلي :

- بناء المجتمع المستنير : وهو أحد الأهداف الأساسية للحوكمة الإلكترونية والمجتمع المستنير هو مجتمع متمكن ، يمكن الأشخاص الاطلاع علي المعلومات ، وتوفير الوصول للجميع إلي كل معلومة من معلومات الحكومة.
- تهدف الحوكمة الإلكترونية إلي بدأ إطار عمل للتغذية الراجعة والحصول علي ردود الفعل من الناس وتوعية الحكومة بمشاكل الناس .
- تهدف الحوكمة الإلكترونية إلي إعادة الديمقراطية إلي معناها الحقيقي من خلال تحسين مشاركة المواطنين في عملية الحكم ، من خلال تحسين التغذية الراجعة والوصول إلي المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار .
- تهدف الحوكمة الإلكترونية إلي جعل عملية الحوكمة شفافة من خلال إتاحة المعلومات والبيانات .
- تهدف الحوكمة الإلكترونية إلي تقليل تكلفة الحوكمة من خلال خفض الأنفاق علي التسليم المادي للمعلومات والخدمات.
- تهدف الحوكمة الإلكترونية إلي تقليل وقت رد فعل الإدارات علي استفسارات الناس . (Biswas , Avijit , 2020)

ويميل البعض إلي عرض أهدف الحوكمة الإلكترونية من خلال استعراض مجموعة من المؤشرات لعل من أهمها: (لطفي ، علي ، ٢٠٠٧، ص٤)

- خفض حدة البيروقراطية في أداء الأعمال ، والعمل علي تجميع كافة الخدمات والمعلومات ذات الأهمية للعملاء وأصحاب المصلحة بما يمكن من الاستفادة منها بطريقة سهلة .
- تقديم الخدمات ذوى المصلحة بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف .
- إتاحة المعلومات عن كافة التعاملات بين المؤسسة وعملائها علي شبكة الانترنت.
- زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمة بحيث يمكن الحصول علي الخدمة في أي وقت طوال اليوم دون الالتزام بساعات عمل رسمية محددة.
- تحديد متطلبات الحصول علي الخدمة والنماذج المطلوبة بما يمكن من استكمالها قبل الذهاب لمكان أداء الخدمة ومن ثم تخفيض الوقت والجهد اللازم لأداء الخدمة .
- الارتقاء بثقافة ووعي الموظفين في الإدارات المختلفة من خلال تشجيعهم علي استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة .
- توفير مناخ ملائم للاستثمار يعمل علي تخفيض المعوقات والإجراءات التي تحول دون جذب المستثمرين وبما يوفر عامل جذب للشركات العاملة في مجال التكنولوجيا.
- رفع كفاءة أداء المؤسسات والاعداد للاندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة.
- تحقيق الشفافية من خلال اتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المتعاملين .

أما فيما يتعلق بالفوائد أو المزايا التي تحققها الحوكمة الإلكترونية فإنه يمكن تحديدها في الفوائد التالية : (Morck , R ., Wolfenzon , D.,&yeung ,B., 2005 , P655)

أ) **الفوائد الاقتصادية** : وتهتم بتوفير المال والوقت والجهد لجميع الأطراف المتعاملة بالحوكمة الإلكترونية ، بالإضافة لعدم تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات وفتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة والإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام التطبيقات والتقنيات التي تسهل التبادل الداخلي للبيانات.

ب) **الفوائد الإدارية** : وتهتم بتنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي ، والعمل بروح الفريق الواحد ، بالإضافة إلي القضاء علي البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية ، عن طريق الإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية ، وتسهيل عمليات الإشراف والرقابة علي أداء المؤسسة .

ج) **الفوائد الاجتماعية** : تهتم بتحفيز المواطنين لاستخدام الحوكمة الإلكترونية وبالتالي إيجاد مجتمع معلوماتي قادر علي التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات بالإضافة إلي تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي وتفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة .

أو أن فوائد الحوكمة الإلكترونية (الدهشان ،٢٠٢٠ ، ص ص ٢١٣١ ، ٢١٣٢) يمكن تقسيمها إلي فوائد اقتصادية وفوائد إدارية ... **وتتمثل الفوائد الاقتصادية في :**

- توفير المال والوقت والجهد علي جميع الأطراف المتعاملة بالحوكمة الإلكترونية.
- ظهور مفهوم حديث للتسويق يتمثل في ضرورة وصول أو ذهاب السلعة أو الخدمة إلي العميل وليس العكس .
- توحيد الجهود بدلاً من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات من خلال جمع الجهود وتوحيدها من خلال بوابة الكترونية واحدة.

أما الفوائد الإدارية فتتمثل في :

- تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية وتنظيم عملياتها وتحسين الأداء الوظيفي ، والعمل بروح الفريق الواحد.
- القضاء علي البيروقراطية والروتين الذي يعرقل العمل المهني والاجتماعي .
- اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل ، والاسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها
- تسهيل عملية الرقابة والإشراف علي أداء المؤسسات عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح .

الفوائد الاجتماعية ..وتتمثل تلك الفوائد فيما يلي :

- تحفيز المواطنين لاستخدام الحوكمة الإلكترونية وبالتالي إيجاد مجتمع معلوماتي قادر علي التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.
- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية كالبريد الإلكتروني وغيره.
- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة.

أما فيما يتعلق بمبادئ الحوكمة الإلكترونية

تتابين اراء الباحثين والمنظرين وتتعدد في تحديد مبادئ الحوكمة الإلكترونية ومن أبرز ما كر حول مبادئ الحوكمة الإلكترونية سنجد المبادئ الثلاثة (أبو النصر ، ٢٠١٥ ، ص١٨) ، (مسلم ، ٢٠١٦ ، ص ص ١٤١، ١٤٢) (عبد المالك وعبده ، ٢٠١٩ ، ص ٣١ وما بعدها)

- **الشفافية** : لنجاح استراتيجية الحوكمة الإلكترونية ينبغي توافر الوضوح والدقة في التعامل مع كل مواطن ، والتصريح بالقرارات المتخذة والوضوح والشفافية في مختلف الإجراءات الإدارية ، ولتحقيق ذلك ينبغي توفر معلومات واضحة ومتاحة للجميع وتوفير الخدمة للمواطن بطريقة بسيطة وصالحة للاستخدام .
- **الإدماج والمشاركة** : لكل مواطن الحق في الرأي العام من أجل إتاحة الفرصة للجميع للاستفادة من المعلومات والخدمات المتوفرة ، ويكون هذا عن طريق برامج الإعلام .
- **الفعالية أو الفاعلية** : تكون الفاعلية في التنظيم ووظائف الهياكل الإدارية التي تعمل علي تقديم الخدمات بتقليل التكاليف من أجل الحصول عليها ، وتحقيق جودة الخدمة حسب متطلبات المواطن ولتحقيق ذلك يجب تبسيط الإجراءات الإدارية وتحرير الإدارات العمومية والمنظمات والمواطنين من الاعباء الإدارية .
- **التنافسية** : تسمح الحوكمة الإلكترونية بتحقيق التنافسية للهيئات الحكومية وغير الحكومية حيث تخلق محيطاً ملائماً لتطوير أنشطة جديدة ، وخلق بذلك إدارة ديناميكية تسمح بتسريع الإجراءات وتحقيق الفعالية وهذا يتم بالاهتمام بالإبداع أكثر ، والبحث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- **المعرفة** : رفع مستوي المعرفة لدي أفراد المجتمع في ميادين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وإعطاء أساليب جديدة للتعلم ، فمن أجل توفير المعلومات الأكثر فعالية وشفافية يجب علي الإدارة الاعتماد علي سياسة نشر معلومات متناسقة ومفهومة من طرف المستفيد وتنويع وسائل نشرها.

- **المساءلة** : وتشمل جميع عمليات التقويم والرقابة والتدقيق المالي والإداري وكيفية التعامل مع السلوك الخاطئ لكل الجهات المسؤولة وتتعلق بأصحاب السلطة والمسؤولية علي مستوي الجامعات فهم مسؤولين من كل الأطراف الداخلية والخارجية عن قراراتهم والمحاسبة من قبل المساهمين ، بان يخضعوا أنفسهم للفحص والمراجعة.
- **الاستقلالية** : هي الحرية الإدارية في اتخاذ القرارات وتنفيذها علي جميع المستويات واليات ضبط ممارسة العاملين في تقديم وظائفهم ، وهي حرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية .
- **العدالة** : يجب أن يحظى المساهمين بالمساواة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، وكيفية تطبيقها والسياسات المطلوبة لتحقيق عدالة الإجراءات ، وإتاحة الفرصة للجميع لتحسين أوضاعهم .
- **الاستجابة** : وتعني تقديم الخدمة للمستفيدين في أسرع وقت وبأفضل شكل ممكن ، كما تعني استجابة المؤسسة الخاضعة للدولة بتقديم وتسهيل الخدمات لممثلي الخدمة (أصحاب المصالح) في إطار زمني معقول . (الدهشان ، ٢٠٢٠ ، ص٢١٣٣).

(جـ) نماذج الحوكمة الإلكترونية :

في ضوء علم الباحثة أمكن تحديد خمس نماذج للحوكمة الإلكترونية يمكن عرضها علي النحو التالي :

(أ) **بنموذج البث Broadcasting Model** : نموذج البث هو أحد نماذج الحوكمة الإلكترونية حيث أنه يعد بمثابة نقطة انطلاق لنماذج الحوكمة الرقمية الأكثر تعقيداً وهو أيضاً النموذج الأساسي لأنه يعزز الوصول وتدفق المعلومات إلي جميع شرائح المجتمع ، وهو أمر ضروري لتحقيق الإدارة الرشيدة والذي يستند إلي النشر الشامل للمعلومات المتعلقة

بالإدارة والمتاحة بالفعل بالمجال العام والأوسع نطاقاً باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا بدوره يزيد الوعي بين الأفراد حول عمليات الحوكمة والخدمات الحكومية المتاحة لهم وكيف يمكن الاستفادة منها . (Fakeeh, 2016 , Pp10-14)

يمكن استخدام نموذج البث في عدة مجالات منها: (Salam , 2013 , P138)

- وضع القوانين والتشريعات والقرارات علي الإنترنت.
- توفير المعلومات حول الأسماء وعناوين الاتصال ، رسائل البريد الإلكتروني ، أرقام الهواتف عبر الانترنت.
- توفير المعلومات مثل الخطط والبرامج والمشروعات والميزانيات والنفقات وتقارير الأداء ...الخ علي الانترنت.
- تسهيل تدفق المعلومات إلي جميع الأقسام والإدارات المختلفة.

(ب) **نموذج الدعوة الإلكترونية E- Advocacy** : هو أحد نماذج الحوكمة الإلكترونية يأتي لمساعدة المجتمع المدني العالمي للتأثير علي عمليات صنع القرار العالمية إذا يعتمد النموذج علي إعداد تدفق مخطط وموجه للمعلومات لبناء حلفاء افتراضيين قويين لتكملة الإجراءات في العالم الحقيقي . يتم تكوين مجتمعات افتراضية تتقاسم قيم ومخاوف مماثلة ، وهذه المجتمعات بدورها ترتبط وتدعم مجموعات أنشطة واقعية من أجل العمل المتناسق . يبني النموذج زخم عمليات العالم الحقيقي من خلال إضافة الآراء والاهتمامات التي عبرت عنها المجتمعات الافتراضية ، حيث تكمن قوة هذا النموذج في تنوع المجتمع الافتراضي ، والخبرات والموارد المتراكمة من خلال هذا الشكل الظاهري للشبكات ويستطيع هذا النموذج تعبئة الموارد البشرية والمعلومات والاستفادة منها بخلاف الحواجز الجغرافية والمؤسسية والبيروقراطية (Saha ,2010)

يمكن تطبيق هذا النموذج بالطرق التالية : (Saha,2010, P3)

- إتاحة الآراء للجماعات التي لا تشارك في عملية صنع القرار.
- بناء خبرة عالمية حول موضوع معين في غياب المعلومات المحلية للمساعدة في صنع القرار.

(جـ) نموذج التحليل المقارن Comparative Analysis Model: هو أحد نماذج الحوكمة الإلكترونية حيث يمكن استخدامه لتمكين الناس من خلاله مقارنة حالات الحكم السيء مع حالات الحكم الجيد وتجديد الجوانب المحددة للحكم السيء كذلك الأسباب والأشخاص المسببة لذلك وكيف يمكن تحسين الوضع . ويستند هذا النموذج إلي استخدام قدرة هائلة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي لاستكشاف مجموعات معلومات معينة مع معلومات مماثلة متاحة في المجال العام والخاص وبشكل أساسي يطبق النموذج باستمرار أفضل الممارسات في مختلف مجالات الحكم ويستخدمها كمقياس لتقييم ممارسات الحوكمة الأخرى ، ثم يستخدم النتيجة للدعوة إلي التغييرات الإيجابية أو التأثير علي راي عام في ممارسات الحوكمة الحالية ، حيث تكمن قوة هذا النموذج في القدرة اللانهائية للشبكات الرقمية علي تخزين المعلومات المتنوعة واسترجاعها ونقلها علي الفور عبر جميع الحواجز الجغرافية والتسلسلية .(البلتاجي ، ٢٠٢٢ ، ص ص ١٩١، ١٩٢)

(د) نموذج الخدمة التفاعلية Interactive Service Model : يعد نموذج الخدمة التفاعلية من نماذج الحوكمة الإلكترونية الذي يفتح المجال بالمشاركة الفردية والخدمة الذاتية للأفراد في عمليات الحكم ، حيث يتم الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في هذا النموذج . وبما أن المشاركة تكون مباشرة وليس من خلال الممثلين ، فيمكنها تحقيق قدر أكبر من الموضوعية والشفافية في عمليات صنع القرار ، وإعطاء شعور أكبر بالمشاركة والتمكين شريطة أن يكون الأفراد مستعدين للمشاركة في عمليات الحكم .

(هـ) نموذج التدفق الحرج Critical Flow Model: هو أحد نماذج الحوكمة الإلكترونية حيث يستند هذا النموذج إلي بث المعلومات ذات القيمة الحرجة التي لن يتم الكشف عنها بطبيعتها من جانب المشاركين في ممارسات الحكم السيئة للجمهور المستهدف باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الأدوات .قد يشمل الجمهور المستهدف وسائل الاعلام ، أو الأطراف المتأثرة ، أو عامة الناس . ومن بين أولئك الذين يمكن أن يكشفوا عن مثل هذه المعلومات يمكن أن يشمل المسؤولون والعمال المستقلون . ومبلغو المخالفات ، وأولئك الذين هم أنفسهم منخرطين في ممارسات الحكم السيئة.

يمكن تطبيق هذا النموذج بالطرق التالية :

- إتاحة بيانات ذات صلة بالفساد عن وزارة أو قسم أو مسؤول معين علي الانترنت لدائرتها الانتخابية أو إلي الهيئة التنظيمية المعنية.
- إتاحة الدراسات البحثية ، وتقارير التحقيق ، ودراسات الأثر التي تأمر بها الحكومة واللجان المستقلة للأطراف المعنية.
- إتاحة المعلومات التي عادة ما يتم قمعها.

سابعاً:خطوات إعداد مقياس الحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي :

يعكس القياس في المطلق الأسلوب العلمي والموضوعي الذي يمكن من خلاله استخدام المعايير المقننة والأرقام لوصف كفاءة وجود الأشياء من حيث الكمية والتكرار بالاحتكام لقواعد علمية منظمة وعلي هذا فالقياس من الأدوات المنهجية التي توضح الجهود التي بذلت في إطار العمل الاجتماعي ، وهو تأكيد علي الموضوعية في الحكم علي المشكلات أو الظواهر الاجتماعية. (سعد الله ، ٢٠١١، ص ٨٥٠)

والقياس عملية تحصل بواسطتها علي تقديرات دقيقة لخصائص الأشياء عن طريق استخدام مقاييس ذات وحدات معينة متعارف عليها (الياسرس ، والأسدي ،٢٠٠٨، ص٧٣)

وتعتبر عملية القياس في الدراسات الاجتماعية تعبيراً عن عملية الربط بين المفاهيم التجريدية ومؤشراتها الأمبريقية أو الواقعية ، أي أن عملية القياس تتضمن اعتبارات نظرية وأخرى إمبريقية في نفس الوقت ، وهناك خاصيتان أساسيتان للمقاييس الأمبريقية هما :

(أ) إمكانية فحص ثبات المقياس بمعني الميل الاتساق أو الثبات في نتائج القياس للظاهرة المراد قياسها .

(ب) أن يتوفر في القياس ما هو أكثر من الثبات حيث ينبغي أن يمثل بدقة المفهوم النظري المراد قياسه ، وهو ما يعرفه بالصلاحية ، والتي تشير إلي قدرة المقياس علي أن يقيس غرض معين.

وتتعدد أنواع الصلاحية Validity لتشمل :

– **الصلاحية الظاهرة Face Validity** وهي من أكثر الأنواع استخداماً في الدراسات الاجتماعية ، وهي تعتمد في الأساس علي حكم الخبراء بأن وحدات القياس صالحة لقياس الغرض المراد قياسه.

– **صلاحية المحتوي Content Validity** وهي الدرجة التي يعكس بها المقياس محتوي المفهوم المراد قياسه ويتوقف ذلك علي مدي توفر التحديد الشامل للمفهوم المراد قياسه والتحديد الدقيق لمحتوياته الفرعية وهي مسألة خبرة تقديرية أيضاً يرجع فيها إلي أحكام الخبراء

وقد مر إعداد مقياس الحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي في هذه الدراسة بالمراحل التالية :

(١) مرحلة تحديد أبعاد المقياس وصياغة عباراته :

وهذه المرحلة تتطلب مقدرة خاصة في وضع وصياغة عدد كبير من العبارات المرتبطة بموضوع المقياس وأبعاده ومؤشراته ، بحيث يمكن مراجعة واختيار المناسب من هذه العبارات

، وقد اعتمدت الباحثة في تحديد أبعاد المقياس ووضع وصياغة عباراته علي عدة محاور من أهمها:

- الإلمام الناقد مع مراعاة التحليل العلمي والمهني للكتابات النظرية والأدبيات المرتبطة بالحوكمة الإلكترونية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي من حيث المعني والمقومات والخصائص والسمات والمشكلات والأبعاد وسبل التطوير ومقترحات التفعيل ...الخ .
- إطلاع الباحثة الجاد علي العديد من المقاييس الاجتماعية والدراسات والبحوث السابقة محلياً وعالمياً ذات الصلة بجانب أو أكثر من جوانب المقياس الحالي.
- الخبرة السابقة للباحثة في مجال تصميم المقاييس مع طلاب الدراسات والبحوث العليا ، وكذلك حضورها عدد من الدورات وورش العمل المتعلقة بإعداد المقاييس الاجتماعية أو تلك المتعلقة بالحوكمة أو تنمية المجتمع المحلي .
- كما اهتمت الباحثة بالتركيز علي إمكانية استثمار وتوظيف بعض الدراسات والمحاولات العلمية العربية والأجنبية التي اهتمت بدراسة قضية الحوكمة والحوكمة الإلكترونية مثل محاولة (المرداني ٢٠١٩) و دراسة (جمعة ٢٠٢٠) ، ومحاولة (Singh, Kapila , 2020) ، ودراسة (بوخريص ٢٠١٧) و دراسة (عمر ٢٠٢٢) ودراسة (البلتاجي ٢٠٢٢) ودراسة (Fakeeh, K2016) ودراسة (Saha, Kim2010) وغيرها من المحاولات والدراسات العلمية .
- قيام الباحثة بعقد مجموعة من المقابلات واللقاءات والاتصالات التليفونية مع بعض خبراء الخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع ، وبعض المسئولين والقيادات في مجال الإدارة وتنمية المجتمع المحلي.

(٢) مرحلة إعداد المقياس في صورته المبدئية :

وهنا قامت الباحثة بإعداد وتصميم المقاييس في صورته المبدئية وذلك مع مراعاة عدد من الاعتبارات وهي :

- تحديد الأبعاد الأساسية للمقياس والتي تمثل أبعاد ومقومات وعناصر الحوكمة الإلكترونية ، وأمكن تحديدها في أربعة أبعاد وهي :

– البُعد التكنولوجي .

– البُعد الإداري .

– البُعد التشريعي والقانوني .

– البُعد المهني والعلمي .

- تم تحديد مجموعة من المؤشرات الخاصة بكل بُعد والتي تسهم في قياس هذا البُعد بشكل عملي وكامل علي النحو التالي :

– شمل البُعد الأول " البُعد التكنولوجي " مجموعة من المؤشرات " مثل استخدام التطبيقات الذكية ، الاستعانة بالمتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات ، البنية التحتية التكنولوجية ، الصيانة والتجديد المستمر ، الأمان التكنولوجي .

– وشكل البُعد الثاني " البُعد الإداري " مجموعة من المؤشرات مثل نظم وقواعد العمل ، طرق وأساليب عقد اللقاءات والاجتماعات ، التطوع الإلكتروني ، طرق الاتصال بالكيانات الأخرى ،المخصصات المالية والفنية .

– وشمل البُعد الثالث " البُعد التشريعي والقانوني " مجموعة من المؤشرات مثل قواعد الحرية والرقابة الإلكترونية ، القرارات المنظمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات ،

الالتزام بقواعد النشر الإلكتروني وحدوده ، جور الجمعية في نشر قواعد استخدام التكنولوجيا ، مدي الالتزام بقواعد ومبادئ الحوكمة الإلكترونية.

- وشمل البُعد الرابع " البُعد المهني والعلمي " مجموعة من المؤشرات مثل الالتزام بقواعد النشر العلمي والمهني ، الاستخدام الآمن للوسائل الرقمية ، التبادل المهني والعلمي مع الكيانات الأخرى ، الاستفادة من الخبراء والمتخصصين علمياً ومهنياً ، المشاركون في منظومة العمل الإلكتروني .

(٣) **مرحلة تحديد وصياغة العبارات التي يتكون منها المقياس بصورته المبدئية** ، فقد تم تحديد وصياغ عدد من العبارات لكل بُعد ، وكان عدد العبارات "٦٨" عبارة بواقع "١٧" عبارة لكل بعد .

(٤) **مراعاة الشروط الخاصة بالقياس** فقد سعت الباحثة إلي مراعاة الشروط العلمية والمنهجية في بناء المقاييس الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بمراعاة التنوع في معاني العبارات وان تكون العبارة أحادية المعني ومرتبطة من حيث محتواها بالبعد الذي تقيسه ومصاغة بلغة الحاضر مع تجنب التعليمات المطلقة ، والبعد عن العبارات او الألفاظ الإيحائية أو المعقدة ، وبلغة بسيطة يفهمها المبحوثين ، وتجنب العبارات التي يحتمل أن تحصل علي تقبل جميع المبحوثين ، إلي أخر الشروط العلمية الواجب توافرها في إعداد وبناء المقاييس الاجتماعية .

مرحلة خلط عبارات أبعاد المقياس :

وفي هذه المرحلة تم خلط عبارات المقياس لكل بُعد خلطاً منتظماً وذلك علي النحو التالي :

- البُعد الأول " البُعد التكنولوجي " عبرت عنه العبارات ١ ،٥ ،٩ ، ١٣ ، ١٧ ،٢١ ،٢٥ ،٢٩ ،٣٣ ،٣٧ ،٤١ ،٤٥ ، ٤٩ ، ٥٣ ،٥٧.

- البُعد الثاني " البُعد الإداري " عبرت عنه العبارات ٢ ،٦ ،١٠ ،١٤ ،١٨ ،٢٢ ،٢٦ ،٣٠ ،٣٤ ،٣٨ ،٤٢ ،٤٦ ، ٥٠ ، ٥٤ ،٥٨.
- البُعد الثالث " البُعد التشريعي والقانوني " عبرت عنه العبارات ٣ ،٧ ،١١ ،١٥ ،١٩ ،٢٣ ،٢٧ ،٣١ ،٣٥ ،٣٩ ،٤٣ ،٤٧ ، ٥١ ، ٥٥ ،٥٩.
- البُعد الرابع " البُعد المهني والعلمي" عبرت عنه العبارات ٤ ،٨ ،١٢ ،١٦ ،٢٠ ،٢٤ ،٢٨ ،٣٢ ،٣٦ ،٤٠ ،٤٤ ،٤٨ ، ٥٢ ، ٥٦ ،٦٠.

ثم تم وضع تدرج خماسي للعبارات، علي أن تكون عدد الرتب في كل فقرة من فقرات المقياس للعبارات الموجبة علي النحو التالي :

موافق تماماً	موافق	لا أعرف	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق
"٥"	"٤"	"٣"	"٢"	"١"

أما العبارات السالبة وهي العبارات أرقام : ١٤ ،٢٧ ،٣٣ ،٣٦ ، ٣٩، ٤٦ ، ٤٨ ،٥٨ فتكون عدد الرتب لها علي النحو التالي :

موافق تماماً	موافق	لا أعرف	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق
"١"	"٢"	"٣"	"٤"	**"٥"**

مرحلة اختبار ثبات المقياس :

يمكن أن نطلق علي المقياس أنه ثابتاً إذا أعطي نفس النتائج أو قريب منها إذا كررت عملية القياس تحت ذات الظروف وهو شرط أساسي لثبات المقياس ، وبدون التأكد من ثبات المقياس لا يمكن أن نطمئن لموضوعية المقياس الذي نستخدمه ، إذ كيف نطمئن لمقياس

ونعول عليه وهو يعطي نتيجة ما مره ، ثم يعطي نتيجة مختلفة تماماً إذا تكرر استخدامه تحت نفس الظروف .

ويعبر الثبات عادة بمعامل الثبات " Coefficient of freliability" الذي هو في حقيقته معامل الارتباط بين نتائج التطبيق الأول للاختيار ، ونتائج التطبيق الثاني لذات الاختبار ويرمز له عادة بالرمز (R).

وقد اعتمدت الباحثة لتحقيق ثبات مقياس الحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي باستخدام طريقة التجزئة النصفية وذلك تقسيم عبارات المقياس إلي نصفين ، يشتمل النصف الأول علي العبارات الفردية ١، ٣، ٥...، ٥٩ وعددها ٣٠ عبارة ويشمل النصف الثاني علي العبارات الزوجية ٢، ٤ ،٦،...٦٠ وعددها ٣٠ عبارة ثم تطبيق المقياس علي عينة من الأخصائيين والعاملين بجمعيات تنمية المجتمع المحلي بمحافظة القاهرة وعددهم "١٢" مفردة .

وقد تم حساب معامل ارتباط درجة الجزء الأول ، ودرجة الجزء الثاني وباستخدام القانون :

$$\text{معامل الارتباط} = \frac{\text{(ن مج س ص)} - \text{(مج س} \times \text{مج ص)}}{\sqrt{[(\text{ن مج س}^2) - (\text{مج س})^2] \times [(\text{ن مج ص}^2) - (\text{مج، ص}^2)]}}$$

مع اعتبار أن س تمثل اوزان الجزء الاول ، ص تمثل اوزان الجزء الثاني ، ثم تم الكشف في الجداول الإحصائية لمعاملات الارتباط وبدرجات حرية " ن–٢" حيث ن= =١٢ تبين أن ت (٠,٠٥ ،٨) = ٠,٦٣٢ ، (٠,٠١،٨) =٠,٧٦٥.

ومعني هذا أن هناك دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠٥ أي أن هذا المقياس ثابت عند درجة ثقة ٩٥%.

مرحلة تصحيح المقياس :

أجرت الباحثة تصحيح المقياس بحيث يعطي لكل استجابة من الاستجابات وزناً – كما سبق الإشارة – سواء للعبارات الإيجابية أو العبارات السلبية مع العلم أن الدرجة الكلية العظمي للمقياس ٦٠×٥=٣٠٠ درجة.

بينما الدرجة الكلية الصغرى للمقياس = ٦٠×١=٦٠ درجة .

ولتحديد مستوي الحوكمة الإلكترونية بجمعيات تنمية المجتمع المحلي فإنه يتحدد علي أساس :

(١) يكون مستوي الحوكمة الإلكترونية بجمعيات تنمية المجتمع المحلي مرتفعاً إذا حصل علي نسبة ٧٥% فأعلي من الدرجة الكلية للمقياس.

(٢) يكون مستوي الحوكمة الإلكترونية بجمعيات تنمية المجتمع المحلي مقبولاً أو متوسطاً إذا حصل علي نسبة من ٥٠% إلي أقل من ٧٥% من الدرجة الكلية للمقياس .

(٣) يكون مستوي الحوكمة الإلكترونية بجمعيات تنمية المجتمع المحلي ضعيفاً أو منخفضاً إذا حصل علي نسبة أقل من ٥٠% من الدرجة الكلية للمقياس.

أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة في هذه الدراسة وطرق معالجتها :

- ضعف وبطأ استجابة بعض الخبراء والاكاديميين المحكمين للمقياس ، وقد تم التغلب علي ذلك بالتواصل تليفونياً معهم واستخدام مواقع التواصل الأخرى في ارسال واستقبال ملاحظاتهم وآرائهم.
- عدم فهم بعض القيادات والعاملين بجمعيات تنمية المجتمع المحلي أو تخوفهم في المشاركة في مرحلة إجراء الثبات علي المقياس ، وثد تم التواصل معهم ومقابلة بعضهم وشرح الهدف من البحث والفوائد التي يمكن أن تعود علي جمعياتهم من النتائج التي يمكن

أن يتوصل إليها البحث الحالي في تطوير العمل الإداري والمهني وتسهيل تقديم الخدمات والبرامج والأنشطة بتلك الجمعيات.

مرحلة اختبار صدق المقياس :

إذا كان صدق المقياس يعني مقدرته بالفعل علي قياس الصفة أو الظاهرة المراد قياسها ، أو أن الصدق خاصية تعني أن الاختبار مخصص لقياس ظاهرة معينة في شروط معينة (الياسري والأسدي ،٢٠٠٨، ص٢٠١٥) فقد قامت الباحثة للتأكد من صدق المقياس بإتباع والالتزام بما يلي :

- العمل علي استنباط أبعاد وعبارات المقياس من التراث النظري والأساس المهني للخدمة الاجتماعية بصفة عامة ولطريقتها الأساسية في تنظيم المجتمع بصفة خاصة بما يتضمنه من قيم ومعارف ومهارات والكتابات العلمية والمهنية المرتبطة بالحوكمة والحوكمة الإلكترونية وتنمية المجتمع المحلي سعياً لتحقيق أقصي قدر ممكن من الصدق المنطقي للمقياس .
- القيام بعرض المقياس في صورته الأولية علي عدد من الخبراء والمحكمين من أعضاء هيئة التدريس بقسم تنظيم المجتمع بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بالإضافة إلي بعض المسئولين والخبراء والعاملين بجمعيات التنمية المحلية والأخصائيين الاجتماعيين الممارسين للعمل داخل هذه الجمعيات بمحافظة القاهرة وكان عددهم "٢٥" خمسة وعشرون محكماً استجاب منهم بالرد "٢١" واحد وعشرون محكماً وقد تم رصد استجابتهم فيما يتصل بمدي ارتباط كل عبارة بموضوع القياس بالبعد الذي تقيسه ، ثم قامت الباحثة بحساب النسب المئوية لدرجات اتفاق المحكمين علي أبعاد المقياس وعباراته ، ومن ثم فقد تم استبعاد العبارات التي لم تصل نسبة الاتفاق عليها إلي نسبة (٨٠%) من الحد الأقصي

للصلاحية ، وذلك لضمان توفير مستوي مرتفع لعبارات المقياس من حيث الصلاحية المطلوبة ، وبناء علي ذل فقد اجريت علي المقياس بعض التعديلات أبرزها ما يلي :

- إعادة صياغة بعض عناوين أبعاد المقياس مثل حذف كلمة " التنظيمي " في البعد الثاني ليصبح البُعد الإداري فقط وتعديل البعد الثالث ليصبح البُعد التشريعي والقانوني بدلاً من البُعد التشريعي فقط.
- تعديل صياغة بعض العبارات بما يتلائم مع وجهات نظر ومقترحات الخبراء والمحكمين.
- إلغاء بعض العبارات التي أجمع اغلب المحكمين والخبراء علي حذفها من المقياس .
- إضافة عبارات جديدة للمقياس لم تكن في الصورة المبدئية للمقياس.
- تعديل صياغة بعض العبارات المركبة او التي تحتاج أكثر من إجابة.

▪ وبناء علي ذلك فقد اصبح عدد عبارات المقياس بعد التحكيم (٦٠) عبارة بواقع (١٥) عبارة لكل بُعد من أبعاد المقياس.

ثامناً : مقياس الحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي :

كلية الخدمة
الاجتماعية

بيانات هذا المقياس سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط

مقياس
الحوكمة الإلكترونية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي

إعداد
د/ فوزية عبد الدايم عبد الفتاح
أستاذ تنظيم المجتمع المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

رقم المقياس	
تاريخ جمع البيانات	
اسم جامع البيانات	
اسم المراجع	

أولاً : البيانات الأولية :

◆ **الاسم** :

.....

..... (اختياري)

◆ **السن :**

▪ ٢٠ – ٢٥	☐	▪ ٢٥ – ٣٠	☐
▪ ٣٠ – ٣٥	☐	▪ ٣٥ – ٤٠	☐
▪ ٤٠ – ٤٥	☐	▪ ٤٥ فأكثر	☐

◆ **النوع :**

▪ ذكر	☐	▪ أنثي	☐

◆ **المؤهل العلمي :**

▪ مؤهل متوسط	☐	مؤهل فوق متوسط	☐
▪ بكالوريوس	☐	دبلوم دراسات عليا	☐
/ليسانس	☐		☐
▪ ماجستير		▪ دكتوراه	

◆ **الحالة الاجتماعية :**

▪ أعزب	☐	▪ متزوج	☐
▪ أرمل	☐	▪ مطلق	☐

◆ **الوظيفة الحالية :**

▪ رئيس مجلس إدارة	☐	عضو مجلس إدارة	☐
▪ أمين صندوق	☐	▪ موظف بالجمعية	☐
▪ مدير جمعية	☐	منسق أنشطة وبرامج	☐

◆ **أخرى اذكرها من فضلك :**

.....

.....

◆ **عدد سنوات الخبرة :**

- أقل من ٣ سنوات ☐
- ٣–٦ سنوات ☐
- ٦–٩ سنوات ☐
- ٩–١٢ سنة ☐
- ١٢–١٥ سنة ☐
- ١٥ سنة فأكثر ☐

م	العبارة	الاستجابة				
		موافق تماما	موافق	لا أعرف	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق
١	يوجد بالجمعية وسائل تكنولوجية لتقديم الخدمات.					
٢	توجد قواعد عامة تنظم عمل الجمعية منشورة علي الانترنت .					
٣	لدي العاملين بالجمعية إلمام بالملامح القانونية لحدود الرقابة الإلكترونية علي أنشطتها.					
٤	تضمن الجمعية السرية التامة لملفات الأنشطة والخدمات الخاصة بالمجتمع المحلي.					
٥	تعتمد الجمعية علي التطبيقات الذكية في عملها الإداري والخدمي.					
٦	تخصص الجمعية نظام لتحفيز العاملين المتميزين في استخدام تكنولوجيا المعلومات.					
٧	تعقد الجمعية اتفاقيات الكترونية مع منظمات أخرى في إطار قانوني محدد.					

٨	تتصدي الجمعية لأي محتوي او رسائل محظورة مخالفة لسياستها.					
٩	لدي الجمعية خدمة انترنت عالية السرعة ودائمة					
١٠	يتم إعداد تقارير دورية حول استخدام الجمعية لتكنولوجيا المعلومات.					
١١	تضع الجمعية نظام لعقوبة العاملين المتلاعبين بالخدمات الإلكترونية .					
١٢	تحرص علي الاستخدام الأمن للأدوات والوسائل الرقمية التي تملكها الجمعية.					
١٣	تمتلك الجمعية أنظمة آمنة للتعامل مع التهديدات الالكترونية .					
١٤	تمارس الجمعية دور في مساءلة العاملين المسئولين عن تقديم الخدمات والأنشطة الالكترونية .					
١٥	يتوفر بالجمعية نظام قانوني للحضور والانصراف الإلكتروني.					
١٦	ترفع الجمعية علي موقعها كل ما هو جديد في مجال تنمية المجتمع المحلي.					
١٧	تستعين في عملها بخبراء في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.					
١٨	تخصص الجمعية المخصصات					

	المالية المناسبة للتحول الدائم إلي تكنولوجيا المعلومات.					
١٩	تشارك الجمعية في عرض وجهات نظرها في التشريعات المرتبطة بالعمل الإلكتروني					
٢٠	تحرص علي المشاركة مع المنظمات الأخرى للاستفادة من تجاربها في مجال تكنولوجيا المعلومات.					
٢١	تشترك الجمعية في أي خدمة تكنولوجية تؤدي إلي تحسين جودة عملها .					

م	العبارة	الاستجابة				
		موافق تماما	موافق	لا أعرف	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق
٢٢	تنفذ مجموعة من الدورات التدريبية للعاملين بالجمعية في مجالات استخدام التكنولوجيا والرقمنة.					
٢٣	يتوفر بالجمعية مجموعة الوثائق القانونية حول استخدام الحوكمة الإلكترونية .					

٢٤	تقوم الجمعية بالتوعية المستمرة للعاملين بشان الأخطار المتعلقة بشبكات الانترنت.					
٢٥	يوجد صفحة وموقع الكتروني للجمعية علي شبكة الانترنت.					
٢٦	للجمعية نظام إلكتروني لتلقي الشكاوى والمقترحات من مواطني المجتمع المحلي.					
٢٧	تعاني الجمعية من السلبيات المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في عملها .					
٢٨	تشجع المستفيدين علي إنشاء محتويات مكتوبة والمشاركة بها علي موقع الجمعية.					
٢٩	يتم صيانة الأجهزة التكنولوجية الموجودة بالجمعية بشكل دوري ومتخصص.					
٣٠	يوجد بالجمعية معايير لقياس جودة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها .					
٣١	تلتزم الجمعية بالشروط القانونية الموضوعة لإنشاء واستخدام المواقع الإلكترونية .					
٣٢	تتيح الجمعية حق التصويت الإلكتروني لأعضائها في					

	الموضوعات التي تعرضها عليهم.					
٣٣	تمتلك الجمعية عدد غير مناسب من أجهزة الحاسب الآلي .					
٣٤	بالجمعية نشرات توضيحية لاتجاهات الجمعية نحو التحول الإلكتروني والتكنولوجي.					
٣٥	تشارك الجمعية في عملية تبادل المعلومات إلكترونياً في إطار قانوني محدد .					
٣٦	استخدام الجمعية لتكنولوجيا المعلومات يزيد من ثقة المواطنين في خدماتها أو أنشطتها .					
٣٧	يتم استبدال الأجهزة التكنولوجية الموجودة بأجهزة أحدث منها من حين لأخر.					
٣٨	هناك تواصل إلكتروني دائم بين الجمعية والقيادات الشعبية والطبيعية بالمجتمع المحلي.					
٣٩	تعمل الجمعية علي تفعيل أدائها الإداري باللجوء إلي قواعد الحوكمة الإلكترونية .					
٤٠	لدي الجمعية قاعدة بيانات خاصة بآليات المشاركة الشعبية في برامج تنمية المجتمع المحلي.					

٤١	توجد شبكة داخلية ترتبط العاملين بالجمعية لسهولة تبادل المعلومات .					

م	العبارة	الاستجابة				
		موافق تماما	موافق	لا أعرف	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق
٤٢	تمتلك الجمعية قنوات اتصال إلكترونية مفتوحة مع شركاء العمل في تنمية المجتمع المحلي .					
٤٣	تطلع الجمعية علي كل القرارات المنظمة للعمل باستخدام شبكة المعلومات والانترنت .					
٤٤	تداول المعلومات إلكترونياً مع الجهات الشريكة ليس من اهم اهداف الجمعية.					
٤٥	تستعين الجمعية بخوادم متقدمة لعرض وتقديم خدماتها					
٤٦	ليس من المهم إعلان رؤية ورسالة وأهداف الجمعية علي مواقع الانترنت المختلفة .					
٤٧	نقترح مع غيرنا من جمعيات تنمية المجتمع المحلي الأشكال القانونية					

	لاستخدام الانترنت في عملنا .					
٤٨	من الصعب أن تلبي الجمعية بعض خدمات واحتياجات سكان المجتمع المحلي الكترونياً.					
٤٩	تحتفظ الجمعية بسجلات الكترونية للعاملين والمتطوعين بها.					
٥٠	تشارك الجمعية في اجتماعات وندوات أون لاين مع هيئات وجهات اخري.					
٥١	تؤمن الجمعية بالمبادئ القانونية التي تؤكد حرية تبادل المعلومات واستخدامها .					
٥٢	المساءلة والشفافية والعدالة هي القواعد المنظمة لعمل الجمعية علي شبكات المعلومات .					
٥٣	تشترك الجمعية في كافة الشبكات المرتبطة بطبيعة عملها مع الجهات الأخرى .					
٥٤	هناك نظام إداري فعال للإشراف علي التحول التكنولوجي بالجمعية .					
٥٥	تتجنب الجمعية نشر إعلانات أو خدمات مضللة تخالف قوانين مكافحة جرائم تقنية المعلومات.					
٥٦	لدي وسائل الإعلام حرية كاملة في					

	تغطية أنشطة الجمعية وبرامجها.					
٥٧	لدينا مساحات إلكترونية مناسبة لتخزين كل ما يتعلق بأعمال الجمعية.					
٥٨	التطوع والتبرع الإلكتروني سياسة إدارية غير مناسبة الجمعية في تنمية المجتمع المحلي.					
٥٩	تضع الجمعية ضوابط قانونية خاصة بالدخول واستخدام موقعها الإلكتروني.					
٦٠	تحرص الجمعية علي استقطاب الأعضاء والعاملين الذين يتميزون بقدرات تكنولوجية متميزة.					

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- ابن منظور ، محمد (٢٠٠٧) .لسان العرب ، القاهرة ، دار المعارف .
- أبو النصر ، مدحت محمد (٢٠١٥). الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ، القاهة ، المنظمة العربية للتدريب والنشر.
- البصيلي ، محمد جبريل (٢٠٢٢). العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع المحلي ، دراسة مسحية علي متطوعي الجمعيات الخيرية بمدينة أبها ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المركز القومي للبحوث بغزة ، العدد (٩) ، المجلد (٦).
- البلتاجي ، إيمان كامل (٢٠٢٢) . معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية بجامعة المنوفية وسبل التغلب عليها ، مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية ، المجلد (٣٧) ، العدد (١) .
- الدهشان ، جمال علي (٢٠٢٠). تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية بجامعة أسيوط في ضوء الثورة الصناعية الرابعة ، بحث منشور في المجلة التربوية بكلية التربية – جامعة سوهاج ، ج ٧٩، مصر.
- الذبياني ، حسن بن مرشد (٢٠٢٠) . اسهامات المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع المحلي " دراسة وصفية للمنظمات غير الربحية في مركز الواسطة بمنطقة المدينة المنورة " ، مجلة كلية الآداب – جامعة الملك سعود ، العدد (٣) ، المجلد (٣٢) ، المملكة العربية السعودية.
- الرافعي ، سحر قدوري (٢٠٠٩). الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها مدخل استراتيجي ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، جامعة جسيبة بو علي السلف ، العدد ٧.
- السبعاوى ، هناء جاسم (٢٠١٩) . اسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي "نماذج مختارة من مدينة الموصل " ، بحث منشور في مجلة دراسات موصلية ، مركز دراسات الموصل – جامعة الموصل ، العدد (٥٣) ، العراق.
- العتيبي ، فهد بن عايض (٢٠١٨) . دور جمعية البر الخيرية بمحافظة الدوادمي في تنمية المجتمع المحلي " دراسة ميدانية " ، بحث منشور في مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، كلية التربية – جامعة التربية – جامعة عين شمس ، العدد (١٩٦) ، مصر.

- المرداني ، احمد رمضان توفيق (٢٠١٩) .الحوكمة الإلكترونية ودورها في تحسين الأداء الإداري بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية ، بحث منشور ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، ع ٨٧ ، كلية التربية الرياضية بنين ، جامعة حلوان.
- المضف ، وضحة أحمد جاسم (٢٠١٩) . ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية في المجتمع الكويتي ، بحث منشور في حوليات آداب عين شمس ، كلية الآداب – جامعة عين شمس ، عدد أكتوبر ، المجلد ٤٧ ، مصر.
- المليجي ، رضا إبراهيم (٢٠١١) . دراسة مقارنة لنظام الحوكمة المؤسسية للجامعات في كل من جنوب افريقيا وزيمبابوي وإمكانية الإفادة منا في مصر ، المؤتمر السنوي التاسع عشر " التعليم والتنمية البشرية في دول قارة افريقيا ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة ، جامعة عين شمس ، ص ص ٤١-١١٧.
- الهامل ، عويسي (٢٠١٤) . دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي " دراسة ميدانية علاي الجمعيات الفاعلة ببلدية أنقوسة " ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر .
- ألياس شاهد ، وآخرون (٢٠١٦). تقييم تجربة تطبيقية الحوكمة الإلكترونية في الجزائر ، بحث منشور ، العدد ٣ ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، الجزائر .
- الياسري ، حسين نوري والأسدي ، أمال حسن (٢٠٠٨) . سيكولوجية الفروق الفردية ، الطبعة الأولي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- بادي وبوخالفة (٢٠١٧) .الحوكمة الالكترونية وتواجدها علي شبكات التواصل الاجتماعي لتعزيز المشاركة الالكترونية ، المؤتمر الثامن والعشرون ، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.
- بدوي ، هناء حافظ (٢٠٠٢) . إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .
- بطوش ، كما (٢٠٠٤) . المكتبة الجامعية العربية في ظل مجتمع المعلومات ، حتمية مواكبة الثورة التكنولوجية الرقمية.

- بوخريص ، السنوسي سلايمان (٢٠١٧). دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي ، بحث منشور في مجلة كلية العلوم والآداب ـ جامعة بني غازي ، ليبيا ، العدد (٤٠).
- بوسالم ، أبو بكر ، وناس ، أسماء (٢٠١٥) . الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بجودة الخدمات الصحية : دراسة ميدانية في المؤسسة الاستشفائية بالأغواط ، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات ، العدد ٣ ، ص ص٥-٢٠.
- تلي ، محمد (٢٠٢١) . دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية ، دراسة ميدانية لمجموعة من الجمعيات داخل القصر العتيق ورقلة ، بحث منشور في مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضؤ بسكرة ، الجزائر.
- جمعة ، محمد جمعة علي (٢٠٢٠). متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للمنظمات الأهلية ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، ع ٥٢ ، ج٢.
- حجازي ، سناء وتوفيق ، نيفين (٢٠٠٨) .دراسة لقواعد البيانات بالمنظمات الأهلية كمدخلات لنظم المعلومات مطبقة علي عينة من المنظمات الأهلية بمنطقة شمال القاهرة ، المؤتمر العلمي الحادي والعشرون ، كلية الخدمة الاجتماعية .
- حسن، شادية ربيع (٢٠١٧). آليات الحوكمة كمدخل لتحقيق جمعيات تنمية المجتمع المحلي لأهدافها ، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعين ، العدد (٥٧) ، المجلد (٣) ، مصر.
- حسين ، محمد جاد ، أحمد ، أشرف محمود (٢٠١٥). إمكانيات تطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة جنوب الوادي ، بحث منشور في مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، العدد ٣٤، الجزء الأول.
- زكي ، إيمان عبد المحسن(٢٠٠٩) . الحوكمة الإلكترونية : مدخل إداري متكامل ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- سعدالله ، يسري شعبان (٢٠١١). مقياس تمكين المرأة المعيلة ، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الثلاثون ، الجزء الثاني ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.

- صمادي ، صفاء أحمد والهاشمي ، عبد الرحمن (٢٠٢٠) . مستوي ممارسة معلمي التربية المهنية لمبادئ الحوكمة في المرحلة الأساسية من وجهة نظر مشرفي التربية المهنية في الأردن ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية ، الجامعة الإسلامية بغزة ، مجلد ٢٨ ، العدد ١ ، ص ص ٦٨٢ ـ٧٠١.

- طاهر ، محمد عبود (٢٠١٩) . جاهزية تطبيق الحوكمة الإلكترونية دراسة حالة في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب ، مجلة دراسات إدارية ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد ١١، العدد ٢٢.

- عبد الحافظ ، شرين محمد (٢٠١٩) . دور جمعيات تنمية المجتمع المحلي في تحقيق المساندة الاجتماعية للمرأة الريفية المعيلة ، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، العدد (٧٢) ، المجلد (٧).

- عبد المالك ، داود وعبده ، محمد (٢٠١٩) . مستوي تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات اليمنية "دراسة مقارنة بين الجامعات الخاصة والحكومية "، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، ١٢،(٣٩).

- عبد الهادي ، زين (٢٠٠٨) .الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية متطلبات جديدة للشفافية والنزاهة الحكومية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة .

- عمر ، سناء محمد زهران (٢٠٢٢). الحوكمة الإلكترونية كمدخل في إدارة الأزمات الصحية " التصدي الرقمي لجائحة فيروس كرونا " ، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية ، مج ١٠،ع١.

- عمران ، خلود موسي ، جراح ، ندي بدر (٢٠١٤). تأمين حماية مواقع الحوكمة الإلكترونية للشركات في محافظة البصرة – دراسة استطلاعية ، بحث منشور ، العدد٩ ، مجلة دراسات البصرة.

- قايد، فاطمة زهرة (٢٠١٨) . تفعيل دور الحوكمة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي – دراسة حالة لجامعة برج بوعريريج ، بحث منشور في المؤتمر التربوي حول التعليم

العالي في الوطن العربي ، الوظائف والأدوار في ضوء الاقتصاد المبني علي المعرفة ، جامعة برج عويريج ، الجزائر .

- لطفي ، علي (٢٠١٧). الحوكمة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العلمي ، بحث مقدم إلي المؤتمر السادس للحوكمة الإلكترونية – الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية – الفترة من (٩-١٢) ديسمبر ، دبي ، ص ص١٢٢-١٧٥.

- مريزق ، عدمان ولونيس ، حسينة (٢٠١٤) . الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة لونيسي علي البليدة ٢ – مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية ، العدد ١٠ ، ص ص ١٢٥-١٣٥.

- مسلم ، بسام (٢٠١٦). مستوي ممارسة مبادئ الحوكمة الجيدة في الجامعات اليمنية الخاصة ، دراسة ميدانية في جامعة العلوم والتكنولوجيا ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، العدد (٤٩).

- نوير، طارق (٢٠٠٦) . الحوكمة المعلوماتية في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة .

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- Biswas , Avijit (2020) . E-Governance : Meaning , Objectives , Features and 4 types available at

https://schoolofpoliticalscience.com/what-is-e-governance/15-11-2020

- Fakeeh , K.A (2016) . " The E-governance (E-GOV) information management models ". International journal of applied information systems , Volume 11 , No 1.

- Morck, R., Wolfenzon , D.,&yeung , B., (2005).Corporate governance ,economic, entrenchment and growth , Journal of economic literature, (43) , (3).

- Saha , Shilpi , Bhattacharyya , Debnath and kim , Tai-hoon (2010). Model based threat and vulnerability analysis ofegovernance systems" , science and technology , international journal of u-and e-service m science and technology , Vol3 , No 2.

- Salma , M.A(2013) .E-governance for good governance through public service delivery " institute of governance studied , Degree of Master , BRAC university , Bangladesh.
- Saugate ,B., and Masud, R,R.(2007). Implementing E-Governance Using OECD Model (Modified) and Gartner Model (Modified) Upon Agriculture of Bangladesh , IEEE, 1-2444-1551-9/07.
- Sharda, R&Vob, S., (2017)."Information technology governance in public organization , springer international publishing AG,Voulme(38).
- Singh, H.,and Kapila, R.,(2020).Public Attitude Towards e-Governance Practices in Developing Societies : A Case Study of SUWIDHA Project in Punjab , Indian Journal of Public Administration , 66 (3)